الأهمية السياسية لمنطقة الثقل السكاني في العراق

الاستاذ المساعد الدكتورة
ظلال جواد كاظم
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

الباحثة
سارة مجبل عزيز

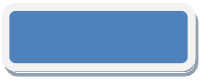

الأهمية السياسية لمنطقة الثقل السكاني في العراق

الاستاذ المساعد الدكتورة
ظلال جواد كاظم
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

الباحثة
سارة مجبل عزيز

المستخلص:
يتضمن هذا البحث دراسة منطقة الثقل السكاني في العراق يتناول الجانب السياسي لمنطقة الثقل السكاني من خلال الدور المهم الذي يؤديه في عملية صنع القرار السياسي في العراق، فاغلب وأهم الشخصيات السياسية المؤثرة في المشهد العراقي التي تصدت لإدارة البلد بعد عام٢٠٠٣م، بعد إن شهد العراق فراغاً سياسياً في تلك المدة من الزمن، إذ تولت هذه الشخصيات مناصب مختلفة منها قيادية ومنها إدارية، إذ تبين من خلال حصر أعدادها أن الحكومات المشكلة في عام ٢٠٠٣ والتي كان يشرف عليها الحاكم المدني الأمريكي، (١٣) وزارة من هذه المنطقة، أما في عام ٢٠٠٤م بعد تشكيل حكومة مؤقتة كان رئيس وزرائها من بغداد، وبلغ عدد الوزراء من هذه المنطقة (١٥) وزيرا. وفي عام ٢٠٠٥م بعد تشكيل حكومة انتقالية رئيس وزرائها من محافظة كربلاء بلغ عدد وزرائها (٩) وزراء. أما في أول انتخابات عراقية بعد عام ٢٠٠٣ م لانتخاب حكومة دائمة لأربع سنوات والذي كان رئيس وزرائها من محافظة كربلاء أيضا، بلغ عدد وزرائها (٨) وزراء. وفي ثاني انتخابات في عام ٢٠١٠م بلغ عدد المناصب التي كانت من حصة هذه المنطقة (١٥) وزيرا ورئيس وزراء وعدد من نواب الرئاسات الثلاث في البلد. أما في أول انتخابات عراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق فكان عدد الوزراء فيها (١١) وزير ورئيس وزراء من محافظة بغداد. وهذا يعني أن لهذه المنطقة دورا كبيرا في إدارة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م.

أما دور جماعات الضغط المنتظمة في التأثير على الرأي العام العراقي، يتمثل بوجود منظمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها وتوجهاتها سواء كانت السياسية أو غير السياسية، فهي تسهم في توعية المجتمع وتثقيفه لقضاياه المهمة، وكذلك تأثر في السياسات الحكومية لتلبية مطالبه. ولكي تكون هذه المنظمات أكثر

فاعلية عليها استقطاب عناصر واعية ومثقفة ومدركة لدورها في توعية المجتمع بحقوقه وإبرازها للرأي العام للمساهمة في حلها.

أما دور جماعات الضغط غير المنتظمة والمتمثلة بـ المؤسسة الدينية في العراق التي مقرها في النجف كان لها دور في ضبط الشارع العراقي في مدة كان يعج بالفتن الطائفية. أما دورها في الانتخابات فدعت إلى تسريع إجراء الانتخابات بعد إن كانت هناك دعوت لتأجيلها بحجة عدم وجود تعداد سكاني(انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥)، وكانت مهمتها كتابة الدستور العراقي بأيدٍ عراقية منتخبة، فضلا عن تشكيل حكومة لإدارة شؤون البلد.

فضلا عن أن ابرز الأحزاب السياسية الفاعلة في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣م كانت من منطقة الثقل السكاني، وأبرز قياداتها التي كان لها دور محوري في قيادة البلد.

فصناعة القرار في العراق كان قبل عام ٢٠٠٣م المؤسسة الرسمية فقط، أما بعد عام ٢٠٠٣م اشتركت جهات عدة في صناعة القرار منها الرسمية (تنفيذية، تشريعية، قضائية)، وغير رسمية كمنظمات المجتمع المدني المختلفة والمؤسسات الدينية.

أولا- مشكلة البحث problem of the study:

تتمثل مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الأتي: هل توجد منطقة ثقل سكاني في العراق؟ أما الأسئلة الفرعية فتتمثل بـ :

أ- هل تمتلك منطقة الدراسة أهمية سياسية فاعلة في الساحة العراقية ؟

ب- ما الآثار التي يتركها مركز الثقل السكاني من النواحي السياسية للدولة ؟

ثانيا- فرضية الدراسة Hypothesis of the study:

تم صياغة الفرضية الدراسة للإجابة على السؤال بالشكل الأتي:

أ- تحظى منطقة الثقل السكاني بأهمية سياسية فاعلة في الساحة العراقية.

ب- أن للثقل السكاني في منطقة الدراسة أثار ايجابية من النواحي السياسية، إذ أن اغلب الشخصيات التي تصدت لإدارة الدولة من هذه المنطقة.

ثالثا- هدف الدراسة the Aim of the study : كما تهدف إلى تسليط الضوء على تأثيرات المقومات الجغرافية المختلفة، وهذا يعطي لصانع القرار سواء في الحكومة المركزية أو المحلية صورة واضحة لرسم سياسة واضحة لتنمية واستثمار المقومات الطبيعية والبشرية

وتوظيفها بشكل صحيح من خلال تسليط الضوء عليها.

رابعا – حدود الدراسة: تشمل حدود منطقة الدراسة الحدود الفلكية إذ تقع بين دائرتي عرض (٣٥،٦ْ –٥٠، ٢٩ْ) شمالا وبين خطي طول (٤٠،٤٦ْ– ٥٠–٤٢ْ) شرقا، إذ تشمل كلاً من المحافظات الآتية (بغداد، ديالى، بابل، واسط، النجف، كربلاء، القادسية).

خامساً – منهج الدراسة study approach:

أنتهجه في كتابة البحث للوصول إلى النتائج على أكثر من منهج علمي لتحقيق هدف هذه الدراسة. وقد تم إخضاع الدراسة إلى مناهج البحث العلمي في الجغرافية السياسية، إذ انطلقت الباحثة في معالجة موضوع بحثها على منهج تحليل القوة الذي يقوم أساسا على دراسة المقومات الجغرافية وبيان وتحليل أثرها في قوة الدولة، وان تتبع الدراسة لهذه المنطقة ومراحل نموها فرض على الباحثة أتباع المنهج التاريخي، فضلا عن المناهج الأخرى بما يخدم هذه الدراسة.

الأهمية السياسية لمنطقة الثقل السكاني:-

شهد العراق تحولات جذرية في نظامه السياسي بعد عام ٢٠٠٣ م، مما أثر بشكل واضح على الحياة السياسية في العراق، فقد تحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب والتوجهات وهذا نتيجة وجود تعددية دينية وطائفية وعرقية واثنيه في الشعب العراقي، إذ ظهرت في العراق أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات وأشكال مختلفة منها الإسلامية ومنها العلمانية. وان مشاركة كل فئات المجتمع في الحكم يتطلب إتباع نظام تشترك فيه هذه الفئات كلها. فقد اتبع نظام حكم في العراق يقوم على أساس توزيع المناصب السياسية على أساس إشراك جميع مكونات الشعب العراقي.

وقد أفرزت هذه المرحلة عدد من المؤسسات والتنظيمات التي لم تكن معروفة سابقا في العراق، والتي كان لها تأثير واضح على مجمل الحياة السياسية في العراق. من خلال رسم السياسات العامة، وإبراز القضايا التي تؤثر على حياة أفراد المجتمع عامة وإيصالها إلى المسؤولين أو محاولة حلها عن طريق تدخل هذه المؤسسات بصورة مباشرة. فضلا عن الطريقة التي يتم بها إيصال هذه القضايا إلى الحكومة أما عن طريق الاتصال المباشر بالحكومة أو الطريق غير المباشر.

1 – دور منطقة الثقل السكاني في بيئة صنع القرار:

تعد البيئة السياسية إحدى وسائل الاتصال السياسي من خلال التأثير المعرفي على الاتصال الشخصي وانعكاسه على السلوك السياسي للفرد. والأحداث السياسية المختلفة تخلق بيئة سياسية فاعلة ومؤثرة على سلوك

الأفراد وتساعدهم على المشاركة السياسية مع الأزمات والأحداث نتيجة متابعتهم للأخبار والأحداث والتحليلات السياسية عبر وسائل الإعلام المختلفة. كذلك الحال بالنسبة للناخبين إذ يكتسبون معلوماتهم السياسية من البيئة المحيطة بهم في الحملات الانتخابية عن طريق اختيار الرسائل الإعلامية التي تلبي رغباتهم الذاتية، وان جمهور الاتصال السياسي هو جمهور مسؤول عن اختيار ما يناسبه من وسائل الإعلام المتنافسة على مصادر المعلوماتية التي تحقق له اكبر قدر ممكن من الإشباع الذاتي للمعلومات[١].

وتتم عملية صنع القرار من خلال الاختيار من بين مجموعة من البدائل المتاحة عن طريق تقدير المزايا النسبية لكل منها، وكذلك مدى ملائمة هذا البديل الذي تم اختياره للظروف الخارجية والداخلية[٢]. وإن جوهر عملية صنع القرار تحقيق الأهداف الوطنية وبكفاءة عالية، لذلك لابد لها بالدرجة الأولى والأساس أن تعتمد على عنصر التخطيط، إي استخدام الموارد المتاحة بشكل مناسب وقياس قدرات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية[٣].

أما دور الإعلام فهو يعد دور الوسيط في الاتصال السياسي ويساهم في تشكيل الحقيقة السياسية وصياغتها في المجتمع الديمقراطي الذي يمنح وسائل الإعلام حرية التعبير في مختلف القضايا التي تشغل المجتمع، وتعد وسائل الإعلام المرآة العاكسة لأهم قضايا المجتمع التي تثير اهتمام الساسة وصناع القرار. ولوسائل الإعلام المختلفة قدرة في ترتيب أوليات الجماهير، إذ أن المجتمع يقسم على نوعين، نوع يتناوله الإعلام السياسي في طرح الآراء والقضايا السياسية "جمهور نخبوي" تتأثر به وبطبيعة القضايا السياسية المهمة التي تشغله والنوع الآخر"وجمهور عام" يسهل التأثير عليه وان أغلب تلك الجماهير غير مهتمة وليست لها ولاءات سياسية ولا مهتمة بالمشاركة السياسية[٤]. كما يكمن تأثير وسائل الإعلام وأهميتها بتزويد صناع القرار بالمعلومات عن الأحداث الجارية لمساعدتهم في رسم السياسات المناسب، وفي كثير من الأحيان تكون هذه الوسائل أسرع في إيصال المعلومة إلى القنوات الرسمية المعنية. بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتغير النظام السابق، شهد العراق إعادة بناء مؤسسات وإدارات عدة قامت بصناعة القرار السياسي ليس على المستوى النظري فقط بل على المستوى العملي وبناءً على ذلك فإن النظام السياسي في العراق عبر مراحله السياسية، لا يمكن الركون إليه في بناء علاقات مكانية ناجحة مع محيطه الإقليمي خصوصاً مع دول الجوار، إذ كان نظام قبل عام ٢٠٠٣ يقوم على أساس القوة العسكرية في تعامله مع محيطه

الإقليمي وبخاصة دول الجوار، وبعد عام ٢٠٠٣ قام نظام متعدد الأطراف وليس بإمكانه إصدار قرارات حاسمة يمكن على أساسها توطيد علاقات ناجحة قائمة على أساس التكافؤ وتبادل المنفعة مع دول الجوار[٥].

بعد عام ٢٠٠٣ م في العراق كان اتخاذ القرار يعود إلى الحاكم المدني الأمريكي في العراق دون الرجوع إلى العراقيين، أما الحكومات التي جاءت بعده فكان تأثير السفارة الأمريكية واضحا على قراراتها. وبعد انتخابات عام ٢٠٠٥م وتشكيل حكومة منتخبة من قبل العراقيين، كان صنع القرار فيه يخضع لعدة ضغوطات منها داخلية، ومنها خارجية تمثلت بتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية[٦]. فصانع القرار السياسي في العراق، لم يتمكن من استيعاب ثقافة التغير والتناغم مع متطلبات العصر في سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه في حياة المواطن العراقي، فلا توجد مقاييس للنجاح وإنما الأمور تسير فقط نحو فرحة التغير[٧]. إذ حدث تغيراً شاملاً في بناء النظام السياسي للدولة العراقية، فقد أجريت أول الانتخابات ديمقراطية عراقية في عام ٢٠٠٥ م التي أرست مرحلة جديدة في نظامه السياسي على أسس ومرتكزات ديمقراطية .

أما أهم الشخصيات التي تصدت لإدارة الدولة العراقية من منطقة الدراسة وبعد ٢٠٠٣. فكانت كالأتي: في عام ٢٠٠٣ تشكل مجلس الحكم الذي يضم اغلب الأحزاب السياسية القادمة من الخارج فضلا عن الشخصيات السياسية في داخل العراق وكان بتعاقب على رئاسة هذا المجلس تسعة أعضاء اغلبهم من منطقة الدراسة، وتكون مدة رئاسة كل عضو شهر واحداً. وفي عام ٢٠٠٤ م تشكلت حكومة مؤقتة دامت ثمان أشهر، كان رئيس وزرائها من بغداد فضلا عن نائب رئيس الجمهورية. وفي عام ٢٠٠٥ م وبعد أجراء انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في ٢٠٠٥/١٨/٣٠ تشكلت حكومة انتقالية كان توزيع الرئاسات الثلاث فيها على النحو الأتي رئيس الجمهورية من السليمانية أما نوابه فمن نينوى وبغداد، ثم رئيس الوزراء من محافظة كربلاء ونوابه من محافظات السليمانية وبغداد. أما مجلس النواب فكان رئيسه من محافظة كركوك ونوابه من كربلاء والسليمانية. وبعد أجراء الانتخابات ٢٠٠٥/١٢/١٥ تشكلت الحكومة العراقية الدائمة، فكان رئيس الجمهورية من محافظة السليمانية ونائبة من بغداد، أما رئيس الوزراء فمن محافظة كربلاء ونائبيه من محافظتي بغداد والانبار. ورئيس مجلس النواب ونائبه الأول من بغداد أما نائبه الثاني فمن السليمانية. وفي انتخابات ٢٠١٠ وهي ثاني انتخابات تشريعية تنتج حكومة وبرلمان دائمين لمدة أربعة سنوات، أسفرت هذه الانتخابات عن رئيس من السليمانية، أما نوابه فمن محافظات

بغداد النائبين الأول والثاني أما النائب الثالث فمن محافظة ميسان، أما رئيس الوزراء فكان من محافظة كربلاء ونوابه من السليمانية والانبار، أما النائب الثالث فكان من محافظة كربلاء. أما هيأة الرئاسة في مجلس النواب فكانت كالأتي، رئيس مجلس النواب من نينوى ونائباه الأول من بغداد والنائب الثاني من السليمانية.

أما انتخابات عام ٢٠١٤ م فكانت ثالث انتخابات تشريعية في العراق بعد ٢٠٠٣. وبعد إعلان النتائج، تشكلت الحكومة على النحو الأتي، رئيس الجمهورية من اربيل ونوابه من نينوى وكربلاء وبغداد، أما رئيس الوزراء فمن محافظة بغداد، إذ ألغى مناصب نوابه بسبب الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، فضلا عن التضخم الكبير في عدد النواب. أما مجلس النواب فكان رئيسه من محافظة ديالى، ونائباه من بغداد والسليمانية.

يتضح من الجدول (١) استئثار محافظات منطقة الدراسة بأغلب المناصب المهمة في الدولة العراقية، وبالأخص محافظة بغداد ومحافظة كربلاء، اللتان تعدان الأوفر حظاً في تسنم المناصب المهمة والمساهمة بشكل فعال ومؤثر في إدارة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م. إذ كان تولي هذه المناصب يقوم على أساس تقاسم السلطة بين مكونات الشعب الثلاثة الرئيسة (شيعة، سنة، أكراد)، فضلا أن توزيع مناصب الرئاسات الثلاث كان على أساس الطوائف لهذه المكونات الفائزة في الانتخابات، وليس على أساس انتمائهم إلى محافظات معينة، إلا أن عند تتبع المحافظات التي تنتمي اليها هذه الشخصيات وجد أنها تختصر بين بغداد وكربلاء والسليمانية، فبالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية في الحكومة المؤقتة كان من سنة محافظة الموصل في عام ٢٠٠٤م. أما في انتخابات عام ٢٠٠٥م والى انتخابات عام ٢٠١٤م كان من محافظة السليمانية. أما نوابه فكان هنالك نائبين لرئيس الجمهورية في حكومات عام ٢٠٠٤م وعام ٢٠٠٥م. أما في حكومة عام ٢٠١٠م فبسبب الخلافات على المناصب تم اختيار ثلاثة نواب، اثنان من محافظة بغداد والأخير من محافظة ميسان. وأيضا كان اختيارهم على أساس المكونات الثلاث. فمنصب رئيس الوزراء كان من محافظة بغداد في عام ٢٠٠٤، وكان له نائب واحد من محافظة السليمانية. وفي عام ٢٠٠٥م كان منصب رئيس الوزراء من محافظة كربلاء، الذي عين له ثلاثة نواب أثنين من محافظة بغداد والثالث من محافظة السليمانية وذلك بسبب نزاعات الكتل الفائزة للحصول على مناصب في إدارة الدولة. أما بعد انتخابات ٢٠٠٥/١٢/١٥ وتشكيل الحكومة الدائمة في العراق والممتدة لأربع سنوات، استمر اختيار المناصب على

أساس الطوائف فكان رئيس الوزراء من محافظة كربلاء، ونائبه الأول من محافظة بغداد والثاني من محافظة الانبار. وفي انتخابات عام ٢٠١٠م، كان منصب رئيس الوزراء لمحافظة كربلاء، أما نواب رئيس الوزراء الثلاثة كان الأول من محافظة السليمانية والثاني من محافظة الانبار والثالث من محافظة كربلاء. وفي انتخابات عام ٢٠١٤ م كان رئيس الوزراء من محافظة بغداد، وتم إلغاء مناصب نوابه بسبب ألازمه المالية التي مرَ بها العراق في تلك المدة. أما منصب رئيس مجلس النواب تم اختياره من محافظة اربيل، أما نائبه فكان من محافظة بغداد وذلك في عام ٢٠٠٤م، وبعد انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية تم إسناد هذا المنصب لنائب من محافظة كركوك، أما نائباه فالنائب الأول من محافظة كربلاء والثاني من محافظة السليمانية والتي استمرت لعام. فضلا عن أن أول انتخابات دائمة في العراق تم اختيار نائب من محافظة بغداد ليصبح أول رئيس مجلس نواب دائم في العراق والذي يستمر لأربع سنوات، وله نائبان الأول من محافظة بغداد والثاني من محافظة السليمانية. وفي عام ٢٠١٠م وبعد ثاني انتخابات لاختيار حكومة دائمة في العراق، تم انتخاب رئيس لمجلس النواب من محافظة نينوى، أما نائباه فالأول من محافظة بغداد والنائب الثاني من محافظة السليمانية. وفي انتخابات عام ٢٠١٤م، تم الاتفاق على نائب من محافظة ديالى لتولي منصب رئيس مجلس النواب العراقي، ونائباه الأول من محافظة بغداد والثاني من محافظة السليمانية.

يتضح مما تقدم أن من تولى المناصب العليا في إدارة الدولة العراقية في الرئاسات الثلاث هم من المحافظات الآتية بغداد بالمركز الأول في تولي شخصيات تنتمي لها مناصب مهمة منها رئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب فضلا عن النواب لهذه الرئاسات الثلاثة من محافظة بغداد، لكونها العاصمة وتحتوي على مراكز الحكم الرئيسة في البلاد فضلا عن العديد من المؤسسات الإدارية الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في إدارة البلد. وبالمرتبة الثانية تأتي محافظة كربلاء في عدد المناصب التي تولاها نواب من المحافظة في الرئاسات الثلاث، أهمها رئاسة الوزراء من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠١٤م. أما منصب رئيس مجلس النواب في عام ٢٠١٤ م من محافظة ديالى. وهذا يعني أن اغلب الشخصيات التي شغلت مناصب مهمة في قيادة البلد هي من هذه المنطقة وخاصة في الرئاسات الثلاث هي منصب رئيس الوزراء من محافظة بغداد في عام ٢٠٠٤م، وفي المدة من عام ٢٠٠٥ م إلى عام ٢٠١٤ م من محافظة كربلاء، ومن عام ٢٠١٤ م إلى عام ٢٠١٨ م

من محافظة بغداد، وكذلك رئيس مجلس النواب في عام ٢٠٠٥ م من محافظة بغداد، وفي عام ٢٠١٤ م من محافظة ديالى.

يتضح أن هذه المنطقة لها وزن سياسي فعال ومؤثر في إدارة الدولة العراقية بعد تغير النظام السياسي من نظام جمهوري مركزي وتحويله إلى نظام برلماني ديمقراطي، يتم اختيار رئيس مجلس النواب من قبل مجلس النواب المنتخب من قبل أبناء الشعب، وكذلك رئيس الجمهورية، أما تشكيل الحكومة فتكون مهمة الكتلة الكبرى الفائزة في الانتخابات. ينظر الجدول(1).

الجدول (١) الشخصيات التي تصدت لإدارة الدولة العراقية حسب محافظاتها بعد 2003

السلطة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٤
رئيس الجمهورية	نينوى	السليمانية	السليمانية	السليمانية	اربيل
النائب الأول لرئيس الجمهورية	كربلاء	نينوى	بغداد	بغداد	نينوى
النائب الثاني لرئيس الجمهورية	السليمانية	بغداد	–	بغداد	كربلاء
النائب الثالث لرئيس الجمهورية	–	–	–	العمارة	بغداد
رئيس الوزراء	بغداد	كربلاء	كربلاء	كربلاء	بغداد
النائب الأول رئيس الوزراء	السليمانية	السليمانية	بغداد	السليمانية	–
النائب الثاني لرئيس الوزراء	–	بغداد	الانبار	الأنبار	–
النائب الثالث لرئيس الوزراء	–	بغداد	–	كربلاء	–
رئيس مجلس النواب	أربيل	كركوك	بغداد	نينوى	ديالى
النائب الأول لرئيس مجلس النواب	بغداد	كربلاء	بغداد	بغداد	بغداد
النائب الثاني لرئيس مجلس النواب	–	السليمانية	السليمانية	السليمانية	السليمانية

المصدر: الباحثة بالاعتماد الموقع الرسمي لجمهورية العراق .https//president.iq

أما ما يخص الأعضاء الممثلين للشعب نلاحظ إن اغلب الذين تصدوا لإدارة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ م هم من محافظات منطقة الدراسة. ففي مجلس الحكم* المعين من قبل قوات الاحتلال الذي يبلغ عدد أعضائه خمسة وعشرين عضوا، اثنا عشر عضوا هم من منطقة الدراسة، فمحافظة بغداد لديها ستة أعضاء ومحافظة بابل اثنتان، ومحافظة النجف اثنتان، ومحافظة كربلاء عضوا واحداً، وكذلك محافظة القادسية عضو واحداً. إذ استأثرت محافظة بغداد النسبة الأعلى بين المحافظات الباقية لكونها العاصمة وكذلك لضخامة عدد سكانها إذ ما قورنت بالمحافظات الأخرى. ومن المهم أن نذكر هنا إن سلطة التحالف المؤقتة في العراق قسمة المناصب السياسية في الدولة على أساس

مذهبي وعرقي كما هو واضح في مجلس الحكم

أما المجلس الوطني المؤقت(*) في العراق، الذي قام بدور مجلس النواب العراقي المدة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، بعد انتهاء دور مجلس الحكم(*). شكل هذا المجلس عن طريق انعقاد مؤتمر في بغداد العاصمة. إذ يتكون المجلس من (١٠٠) عضو يمثلون الإقليم والمحافظات العراقية الأخرى فضلا عن العديد من الشخصيات البارزة في الساحة السياسية العراقية في ذلك الوقت. إذ تم اختيار أعضاء المجلس عن طريق لجنة عليا تتكون من (٦٠) شخصية عراقية يمثلون مختلف المحافظات وأعضاء سابقين في مجلس الحكم مهمتهم عقد مؤتمر يضم (١٠٠٠) شخصية عراقية مهمتها الأساسية انتخاب أعضاء المجلس الوطني المؤقت(٩).

تعد الجمعية الوطنية التأسيسية الانتقالية ٢٠٠٥/١/٣٠، أول سلطة تشريعية حقيقية في العهد الجمهوري ومنتخبة من الشعب والممثل الشرعي له، إذ مثل ذلك تطوراً كبيراً في العملية السياسية في العراق(١٠). والتي تعد المحطة الأخير لإنهاء المرحلة الانتقالية، والمرحلة الأولى في طريق الديمقراطية، إلا أن هذه الانتخابات شهدت خللاً في توزيع المقاعد بسبب مقاطعة عدد كبير من العراقيين لها. وكانت مهمة هذا المجلس كتابة مسودة الدستور الدائم للبلاد. وقد بلغ عدد مقاعد المكونة للجمعية الوطنية (٢٧٥) مقعداً(١١)، إذ بلغ عدد نواب محافظة بغداد (٥٩) مقعداً، محافظة بابل (١١) مقعداً، محافظة ديالى (١٠) مقاعد، محافظات النجف وكربلاء و واسط (٨) مقاعد، ومحافظة كربلاء (٦) مقاعد، فقد بلغ عدد مقاعد منطقة الدراسة (١١٠) مقعداً.

إن انتخابات ٢٠٠٥/١٢/١٥ بداية مرحلة جديدة لانتخاب برلمان عراقي دائم مدته أربع سنوات يأخذ على عاتقة تشكيل حكومة دائمة في العراق. وكان توزيع المقاعد في المجلس بعد ظهور النتائج كالأتي، العاصمة بغداد (٥٩) مقعداً، محافظة بابل (١١) مقعداً، محافظة ديالى (١٠) مقاعد، محافظات النجف وكربلاء و واسط (٨) مقاعد، ومحافظة كربلاء (٦) مقاعد، فقد بلغ عدد مقاعد منطقة الدراسة (١١٠) مقعداً.

أما ثاني انتخابات لبرلمان دائم كان في عام ٢٠١٠ م التي أجريت بعد أربع سنوات وثلاثة أشهر(١٢)، حصلت العاصمة بغداد ذات اكبر كثافة سكانية في البلاد على (٦٨) مقعداً، أما بابل فكان عدد مقاعدها (١٦) مقعداً، ومحافظة ديالى (١٣) مقعد، أما محافظتا النجف وكربلاء فحصلتا على (١٢) مقعد لكل منهما، ومحافظة واسط (١١) مقعداً، وأقل المقاعد لمحافظة

القادسية (١٠) مقاعد، إذ بلغ عدد المقاعد لمنطقة الدراسة (١٤٢) مقعداً.

تعد انتخابات ٢٠١٤ ثالث تجربة عراقية لانتخاب مجلس نواب عراقي دائم، إذ تميزت هذه الانتخابات بمشاركة واسعة من أبناء الشعب العراقي ولجميع مكوناته، وكانت النتائج كالأتي، محافظة بغداد حصلت على (٦٩) مقعداً تليها محافظة بابل (١٧) مقعداً، ومحافظة ديالى (١٤) مقعد، ثم محافظة النجف (١٢) مقعداً وكل من محافظات كربلاء، واسط، والقادسية (١١) مقعداً. أما مجموع مقاعد منطقة الدراسة فقد بلغ (١٤٥) مقعداً.

الجدول (٢)

أعضاء مجلس النواب العراقي المنتخبون من مجموع نواب العراق حسب المحافظات من(٢٠٠٣-٢٠١٤)

المحافظة	مجلس الحكم	الجمعية الوطنية الانتقالية	عدد النواب في مجلس الدائم	عدد النواب في مجلس الدائم	عدد النواب في مجلس الدائم
	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٤
بغداد	٦	٥٩	٥٩	٦٨	٦٩
بابل	٢	١١	١١	١٦	١٧
ديالى	–	١٠	١٠	١٣	١٤
النجف	٢	٨	٨	١٢	١٢
كربلاء	١	٦	٦	١٢	١١
واسط	–	٨	٨	١١	١١
القادسية	١	٨	٨	١٠	١١
مجموع منطقة الدراسة	١٢	١١٠	١١٠	١٤٢	١٤٥
مجموع العراق	٢٥	٢٧٥	٢٧٥	٣٢٥	٣٢٨

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مجلة الوقائع العراقية الصادرة في ٢٠١٣/١٢/٢ ص١٦. وعبد الوهاب القصاب، انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٤ توقعات وآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص١٢. www.dohainstitute.org.

أسس بعد انهيار مؤسسات الدولة العراقية في عام ٢٠٠٣م نمطا جديدا من الحكم، فمنذ بدء تشكيل الحكومات بعد تغير النظام السابق بنيت العملية السياسية على المحاصصة السياسية في

توزيع الوظائف في الدولة سواء كانت هذه الوظائف أمنية أو مدنية. فمنذ تشكيل مجلس الحكم كانت على أساس طائفي، إذ كانت النواة الأولى له سبعة أحزاب هي حركة الوفاق الوطني وحزب المؤتمر الوطني والحزب الإسلامي العراقي والحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. ثم أضيفت أسماء أخرى إلى أن بلغ عدد أعضاءه (٢٥)عضوا[١٣].

وعلى فق قانون انتخاب مجلس النواب فأن كل مرشح يفوز بمقعد في المجلس إذا حصل على مئة ألف صوت، وهذا يعني كلما زاد عدد المصوتين في الانتخابات زاد عدد مقاعد مجلس النواب، ونتيجة لنمو السكان الواضح فقد زاد عدد المقاعد في المجلس ففي عام ٢٠٠٥م كان عدد أعضاء المجلس (٢٧٥) عضواً، وفي عام ٢٠١٠م أصبح عدد أعضاء المجلس (٣٢٥) عضواً، أما في عام ٢٠١٤م وصل عدد أعضاء مجلس النواب إلى (٣٢٨) عضواً، إذ اعتمد نظام التمثيل النسبي[*]كأساس في توزيع المقاعد النيابية. أما ما يخص أعضاء مجلس النواب في منطقة الدراسة. فقد كانت نسبتهم في عام ٢٠٠٥م حوالي (٤٠%)، وفي عام ٢٠١٠م بلغت نسبتهم حوالي (٤٣,٧%) من مجموع أعضاء مجلس النواب، أما انتخابات ٢٠١٤ فقد بلغت نسبتهم حوالي (٤٤,٢%)، وهذا يعني أن عدد أعضاء مجلس النواب في منطقة الدراسة في تزايد مستمر.

٢ – دور منطقة الثقل السكاني في الرأي العام العراقي:

أن الرأي العام هو رأي سائد لدى أغلبية أفراد الشعب الواعي في مدة زمنية معينة، ولقضية معينة أو أكثر أحدثت جدلا، وتخص مصلحة هذا الشعب. وبناءً على ذلك فان الرأي العام يساهم بشكل أو بأخر في رسم السياسات العامة وصنعها، ويكون تأثير الرأي العام على الحكومة من خلال الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والإعلام وغيرها[١٤]. كما أن أغلب الشخصيات والأحزاب السياسية في العراق تملك عدة وسائل من وسائل الإعلام المختلفة أو أحدها، لنشر أفكارها ورؤاها السياسية للمجتمع، وتعمل على التأثير عليه بطريقة أو بأخرى، كما أنها من خلال هذه الوسائل المختلفة تطرح قضية معينة تهم الرأي العام محاولة توجيهه بالاتجاه الذي يخدم مصالحها ومصالح جمهورها. فالدستور العراقي ضمن وبشكل عام حق حرية الرأي والتعبير، في مقابل ذلك اشترط عدم انتهاك الأمن العام والأخلاق. فضلا عن أن حماية الدستور لحرية الرأي فإن القانون يفرض عقوبات مختلفة على من يوجه الإساءة إلى إحدى السلطات الثلاث أو الترويج أو الدعم لحزب

البعث. إذ كان التطبيق العملي لهذا القانون عن طريق الرقابة الذاتية خوفا من عقاب من الحكومة أو أعمال انتقامية من الأحزاب السياسية أو من جهات إرهابية[١٥].

يقوم دور وسائل الإعلام المختلفة بتغذية عملية صنع القرار السياسي بتيار مستمر من المعلومات إذ تمثل المدخلات الأساسية لهذه العملية وذلك عن طريق توجيه الاهتمام بصورة انتقائية إلى جوانب معينة في البيئة السياسية فوسائل الإعلام لا تقوم بعرض المطالب على صانعي القرار وإنما تقوم بتبني وترشيح مدخلات عملية صنع القرار، وهذا يعني أنها تقوم بدور بناء أولويات الاهتمامات السائدة في المجتمع وكذلك أولويات صانعي القرار السياسي في البلد[١٦]. كما يعتمد دور وسائل الإعلام على بلورة أفكار المجتمع، وفي صنع القرارات، على مدى استقلال وسائل الإعلام المختلفة، ومصداقيتها وشفافيتها في إيصال المعلومة الصحيحة للمجتمع وهم الإفراد والمسؤولين وصانعي القرار[١٧].

ويمكن القول أن وسائل الإعلام العراقية المختلفة تسهم بدور مهم في بلورة الأفكار السياسية لمختلف فئات المجتمع، سواء كانت هذه الوسائل مملوكة لمؤسسات الدولة أو للأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني التي تستخدم في طرح أفكارها السياسية والترويج لها والتي تسعى من خلالها إلى خلق ثقافة سياسية منسجمة مع توجهاتها ومصالحها في سبيل زيادة مؤيدها.

أما جماعات الضغط فهي مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تسمياتها، مثل الجمعيات المهنية والنقابات أو منظمات النفع العام الأهلية أو المؤسسات الخيرية وغيرها[١٨]، أي كل ما هو غير حكومي وغير أرثي[١٩]، إذ تستطيع القيام بوظيفة الاتصال بالحكومة فضلا عن تعبئة الرأي العام مما يحقق تأثيراً واضح على مسار صناعة القرار السياسي في الدولة[٢٠]. وان هذه المؤسسات ليست مجرد هيئات خبرة أو خيرية لتقديم الخدمات، وإنما هي منظمات ديمقراطية مستقلة وحديثة، تعمل على تقليل الصراعات أو حلها ومن ثم مساهمة هذه المنظمات في تضيق الفجوة الموجودة في المجتمع سواء أكانت مابين السلطة والفرد أو بين المركز والإقليم أو المحافظة[٢١]. فهي جماعات مختلفة الهوية والتنظيم والمكانة والقوة، هدفها أثارة اهتمام الحكومة حول موضوع أو قضية معينة تهم هذه الجماعات وتخدم مصالحها ويتم لها ذلك عن طريق وجود قنوات بينها وبين الحكومة مباشرة وغير مباشرة لتوصيل صوتها للرأي العام وبذلك يكون لها دور في بلورة الاتجاهات العامة أمام صانعي القرار[٢٢].

ويكمن الفرق بينها وبين الأحزاب السياسية في كون جماعات الضغط لا تسعى للوصول إلى

السلطة وإنما هي تمارس ضغوطاً على السلطة أو الأحزاب المشاركة في السلطة لتنفيذ أهدافها ومصالحها.

وهناك عدة طرائق تستطيع هذه الجماعات للتأثير على السلطة من خلالها لتحقيق أهدافها ومطالبها، وتقسم هذه الطرق إلى مباشرة وغير مباشرةً، ولكل من هذه الطرق أدواتها:

١.الطرق المباشرة: وتكون هذه الطريقة بشكل مكشوف وعلني، أي عن طريق تقديم وثيقة تفصيلية بمطالب هذه الجماعة إلى الجهات الرسمية أو إرسال وفد لعرض مطالبهم أمام المسؤولين[٢٣].

٢.الضغط غير المباشرة: ويتخذ عدة طرائق منها:

أ. تعبئة الرأي العام من خلال وسائل الإعلام التي تمتلكها تلك الجهات، لما لها من تأثير في حشد التأييد[٢٤]، إذ تقوم هذه الجماعات عن طريق وسائل الإعلام بالترويج لأفكارها التي تصب في صالح عامة الشعب[٢٥].

ب. التظاهرات والاحتجاجات: هي طريقة للتعبير عن الرأي، التي تكون في المجتمعات الديمقراطية بمثابة حشد الجهود للتأييد الشعبي لقضايا الجماعة[٢٦]، وكذلك يتم اللجوء إلى الإضراب عن العمل والاعتصام في مراكز العمل[٢٧].

ولكي توصف هذه الجماعة بأنها من جماعات الضغط السياسي المؤثرة يتعين عليها أولا أن تهدف إلى مصلحة مشتركة مادية كانت أو معنوية، وثانياً أن تتخذ هذه الجماعة من الضغط على الحكومية وسيلة لتحقيق تلك المصلحة[٢٨].

ويرى بعضهم الباحثين أن مفهوم النظام السياسي لا يقتصرا على التنظيمات التي اقرها الدستور في بنوده وإعطاء الحق لها في ممارسة السلطة، وهذا يعني أن هناك قوى خفية خارج أطار التنظيم الدستوري تعمل وتؤثر في السلطة داخل الدولة، وهذه القوى تتمثل في الأحزاب السياسية وجماعات الضغط المنتظمة وغير المنتظمة ومنظمات المجتمع المدني والرأي العام وغيرها من المؤسسات المختلفة التي تؤثر بطريقة أو بأخرى في القرار السياسي. لذالك عند دراسة أي نظام سياسي لابد من دراسة تأثير مثل هذه القوى الفاعلة داخل الدولة[٢٩].

وتخضع عملية صنع القرار السياسي في إي بلد إلى مشاركة مؤسسات رسمية وغير رسمية، فالمؤسسات الرسمية هي المؤسسات التي يكون فيها نظامها السياسي الخاص، كالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس كل وحدة منها وظيفة ودوراً محدداً لها في الدستور، وهذا الدور تحدده طبيعة النظام السياسي لذلك البلد، ومدى أخذه بمبدأ الفصل بين السلطات.

أما المؤسسات غير الرسمية فتشمل مختلف منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.
كما يمكن التمييز بين نوعين من جماعات الضغط :

أ- **جماعات الضغط المنتظمة:** يقصد بها منظمات المجتمع المدني، وهي من الجماعات المستقلة عن الدولة التي تقوم بأعمال تطوعية من خلال القيام بدور الوسيط بين المواطن والدولة. وان مفهوم منظمات المجتمع المدني كما ورد عن المركز المدني في كلية لندن للاقتصاد فأن(المجتمع المدني يشير إلى حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه، والذي يدور حول مصالح وأهداف وقيم مشتركة ومتبادلة من الناحية النظرية، تختلف أشكالها المؤسسية وتتميز عن تلك التي تتبع الدولة، والأسرة والسوق، مع إن الحدود بين الدولة، والمجتمع المدني، والأسرة، والسوق، وغالبا ما تكون معقدة وغير واضحة، وقابلة للتفاوض.

يضم المجتمع المدني عادة التنوع الشديد من حيث المساحة واللاعبين والإشكال المؤسسية، وتختلف في درجة الرسمية، والاستغلال الذاتي ونفوذها) ويضم المجتمع المدني في اغلب الأحيان مؤسسات ومنظمات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة، ومؤسسات المجتمع المحلي ومنظمات التنمية غير الحكومية، والمنظمات الدينية، والمنظمات والمؤسسات النسائية، والاتحادات والنقابات التجارية والمهنية، وجماعات المساعدة الذاتية، الاتحادات التجارية، التنمية الاجتماعية، والتحالفات، ومجموعات التأييد والمناصرة[٣٠].

شهد العراق بعد تغير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣م، تشكيل عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني مستفيدة من الظروف السياسية الجديدة، لأن أي تغيير سياسي تتبعه تغييرات في مختلف النواحي الاجتماعية والثقافية[٣١]، لذلك كان تأثير هذا المتغيرات واضحاً في مختلف المؤسسات المدنية سواء أكانت أحزاب، أو اتحادات، أو جمعيات وعلى مختلف تخصصاتها، فضلا عن أن الكثير منها كان حديث العهد ومازال في طور التكوين، إلا أنها كانت بشكل أو بآخر نواة طبيعية لمجتمع مدني طوعي قادم في العراق[٣٢]. فمؤسسات المجتمع المدني كلما قويت وازدادت فاعليتها ونشاطها، ضعفت قدرة الدولة على سلب حقوق المواطنين وحرياتهم. وبالعكس، كلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وتوقف نشاطها أو خفت فاعليتها، ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين وزاد دور القوة في العلاقة بين الدولة والمواطنين على حساب حقوقهم وحرياتهم. ومن هنا تعمد الأنظمة السلطوية إلى قمع عملية تكوين هذه المؤسسات والحيلولة دون قيامها أو وضعها تحت هيمنتها وسيطرتها على هذه

المؤسسات في أداء دورها أو عطائها وظائف جديدة لتلبي مصالح الدولة إذ تصبح مهمة هذه المؤسسات هي ليس لنقل مطالب الأفراد إلى النظام السياسي، وإنما لنقل أوامر أو مطالب النظام السياسي إلى الأفراد[٣٣]. وهذا ما كان عليه العراق قبل عام ٢٠٠٣ م، إذ نادراً ما نسمع فيها عن هذه المنظمات، وان كانت موجودة فعلا فهي تحت سيطرة الحكومة، أما بعد عام ٢٠٠٣م فأن تشكيل العديد من منظمات المجتمع المدني دليل واضح على إن المجتمع العراقي لديه القدرة والفاعلية في بناء العملية السياسية وتطوير دوره فيها وفي صناعة القرار فضلا عن الكثير من الصعوبات التي واجهتها.

فمؤسسات المجتمع المدني في العراق ظهرت بشكل واضح بعد عام ٢٠٠٣ م، لسد الفراغ الذي حصل بعد انهيار وغياب الدولة. إي أنها ليست من صنع الحكومات، إلا أن الحكومة عملت على ترسيخ قواعد عملها من خلال إصدار قانون لهذه المؤسسات[٣٤]. وساهمت في رسم الواقع السياسي الدولة العراقي فيما بعد من خلال الأعمال التطوعية التي تقوم بها.

على رغم من أن منظمات المجتمع المدني نمت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م، إلا إن لدى الكثير من الناس تصور سلبي تجاه هذه المنظمات. وهذه نتيجة طبيعية لحداثة التجربة، وعدم فهم المجتمع لدور هذه المنظمات فضلا عن الشكوك حول التمويل المالي لها، ففي عام ٢٠١٣م قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل مشاريع لدعم المشاركة في منظمات المجتمع المدني فأقامت معارض في سبعة عشرة محافظة عراقية شاركت فيها (٣٣١) منظمة مجتمع مدني و(٥٧٠٠) مواطن لرفع الوعي بدور هذه المنظمات[٣٥]. فضلا عن أن بعض هذه مؤسسات المجتمع المدني شكل من قبل الأحزاب السياسية التي وجدت على الساحة العراقية بعد ٢٠٠٣ فقد أصبحت هذه المؤسسات ملحقا بالأحزاب السياسية لتلبية أهدافها ومصالحها[٣٦]، إذ شهد العراق تأسيس عدد كبير من هذه المنظمات (غير الحكومية) من اجل سد حاجات المجتمع المتعددة (السياسية، الإنسانية، الاقتصادية،التعليمية، الصحية، الخدمية...الخ)، إذ قدر عدد منظمات المجتمع المدني أكثر من (٥٠٠٠) منظمة مختلفة الاختصاص[٣٧]، وهذا كم الهائل إذ ما قورنت بالمدة الزمنية القصيرة لظهورها من عام ٢٠٠٣ م إلى عام ٢٠١٨ م، فضلا عن فاعليتها في المجتمع العراقي والتي تكون ضعيفة جداً، إذ قدر عدد الناشط منها حوالي(٣٥) منظمة[٣٨].

أن النمو المتزايد لمؤسسات المجتمع المدني بمختلف مسمياتها من جمعيات ومؤسسات ونقابات وتنظيمات فضلا عن مراكز الأبحاث العلمية وغيرها، كل هذه المؤسسات عناصر

ضرورية من المهم تفعيلها في البلد حتى تتجه نحو أداء دورها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ويتم ذلك من خلال تثقيف المواطن بدوره وقدرته على التغير السياسي الاجتماعي، وتأثيره الفعال والمباشر على صانعي القرار[٣٩]، وذلك من خلال وسائل متعددة منها المظاهرات والأعتصامات وغيرها التي يكون لها تأثير في بعض الأحيان.

ت- **جماعات الضغط غير المنتظمة:** وهي الجماعات التي لا بناء لها[*][٤٠]، وتضم عدداً من الناس يكون انتماؤهم أما ديني أو لغوي أو عرقي وهذا بالنتيجة ينعكس على شكل التنظيم، ومن ابرز أشكالها في العراق هي المؤسسة الدينية وخاصة الموجودة في محافظة النجف، فبعد التغير في عام ٢٠٠٣ م أخذت هذه المؤسسة حيزاً كبيراً في الإعلام الداخلي والخارجي[٤١]، إذ برز دورها في ضبط الأحداث السياسية في العراق لما تتمتع به من احترام كبير في صفوف الجماهير العراقية، فضلا عن الشخصيات والأحزاب السياسية المؤثرة في الساحة العراقية. فقد شهدت النجف زيارات لمختلف الشخصيات سواء كانت حكومية أو غير حكومية عراقية من مختلف الطوائف والقوميات، فضلا عن مبعوثي الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي ومبعوثي الجامعة العربية وسفراء الدول وغيرها[٤٢]، فهذه المؤسسات هي الأكثر قدرة وفاعلية في توجيه الرأي العام من خلال التغلغل في عمق المجتمع العراقي بما يلاءم توجهاتها التي تستند إلى الدين الإسلامي في عملية بناء المجتمع سياسيا واجتماعيا[٤٣]. وان أول موقف لهذه المؤسسة الدينية، تمثلت بدعوة المرجعية الدينية في النجف إلى التعجيل بإجراء الانتخابات ليتم كتابة الدستور بأيدي عراقية منتخبة[٤٤]، إذ أكدت أن أبناء العراق لديهم من المؤهلات والكفاءات ما يجعلهم قادريين على أدارة البلد[٤٥]، إذ بين أن الحاكم المدني الأمريكي لا يملك الحق في تعين أعضاء الجمعية التي سوف تكلف بكتابة الدستور، ولابد من أجراء الانتخابات ليتم كتابة الدستور بأيدي عراقية، وبما أن مرجعية النجف تحضى بتأييد واسع من أبناء العراق بمختلف توجهاتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، لذا شكلت هذه التوجيهات ضغطا باتجاه إقامة انتخابات عراقية[٤٦]. إذ تمسكت بمطلب الانتخابات الحرة والعامة، التي عبر عنها بتظاهرات كانون الثاني /يناير /٢٠٠٤. إذ أتاح هذا النهج المتبع من المرجعية الدينية في النجف في وقت مبكر من الاحتلال الأمريكي للعراق، إمكانية أكبر لزج المجتمع بمكوناته كافة في نقاش حيوي حول مختلف الموضوعات التي تهم المجتمع العراقي. ولذا يمكن القول أن المرجعية في النجف أثارت أهم نقاش فكري حتى ألان، داخل المجتمع

العراقي هو مشاركة الجميع في بناء الدولة[٤٧]. وبالفعل تم انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، حسب قانون المرحلة الانتقالية الذي ينص على تشكيل حكومة وطنية بعد إجراء انتخابات الجمعية الوطنية العراقية[٤٨]، وشرعت الجمعية الوطنية على تنفيذ مهمتها الأساسية وهي كتابة الدستور العراقي الدائم، إذ شكلت الجمعية الوطنية لجنه مؤلفة من (٥٥) نائبا لكتابة مسودة الدستور في ٢٠٠٥/٥/١٠[٤٩]. وتم بالفعل كتابة الدستور والاستفتاء عليه من قبل أبناء المجتمع العراقي في ٢٠٠٥/١٠/٢٢. إن دور المرجعية الدينية في النجف هو دور إرشادي للنخب والزعماء السياسين وتقديم النصح دون التدخل المباشر في العملية السياسية. وبذلك يتضح الدور البارز للمرجعية الدينية في النجف الأشرف في رسم الملامح العامة للنظام السياسي العرقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣ الذي إشترط فيه أشراك جميع العراقيين من دون استثناء في بناء مؤسسات دولتهم وفقاً للقانون العراقي وتفعيل دور الشعب في بناء وصنع القرار السياسي في الدولة.

فضلاً من التأثير الواضح للقوى الضاغطة، لكن ليس بالضرورة أن تنجح هذه القوى في التوصل إلى أهدافها المرسومة. ففي كثير من الأحيان تفشل في الوصول إلى هذه الأهداف، ولكن يمكن إرجاع هذا الفشل إلى عدة أسباب منها سوء التنظيم والخطط المرسومة، أو إلى مقاومة المسؤولين في الدول للضغوط التي تمارس عليهم. ولكن مما لاشك فيه التأثير إلى حد ما للقوى الضاغطة في الحياة السياسية[٥٠].

٣- الدور المحوري للنخب السياسية في منطقة الثقل السكاني:

تعد المنظومة النخبوية في أي مجتمع تدفع به للسير نحو التقدم بخطى حثيثة، فالمجتمع بحاجة إلى النخبة السياسية والاقتصادية والرياضية وغيرها، ولا تأتي هذه النخب وتسد الفراغ، وإنما نمو وبناء المجتمع بوظائفه وبهيكليته تحتاج إلى هذه النخب، وتأتي النخب عن طريق حصر الصفوة التي لديها مؤهلات تميزها عن غيرها في المساهمة ببناء المجتمع وتطويره بما لديها من كفاءات ومهارات[٥١].

تعد النخب السياسية الحاكمة في العراق أبرز ملامحها ضعف أو غياب التواصل مع جماهيرها، ألا وقت الانتخابات يكون التواصل مع جمهورها نشط، وكان نتيجة هذا ظهور الكثير من المشاكل إلى جانب المشاكل التي لم يستطع السلطة السياسية حلها.

ينقسم المجتمع في أية دوله على قسمين أقلية حاكمة، وأغلبية محكومة، فالأقلية الحاكمة تؤدي الوظائف الحكومية كافة أي تحتكر السلطة، والأغلبية المحكومة تخضع لتوجيه وسيطرة

الأقلية الحاكمة. ولهذا يطلق على هذه الأقلية أو الطبقة الحاكمة بـ (النخبة)[٥٢].

يعد دور الأحزاب السياسية فهو الأكثر تأثيرا في السياسية العراقية وهذه نتيجة طبيعية لان هدف هذه الأحزاب هو الوصول إلى السلطة لذا تسعى بمختلف الطرق للتأثير على القرار السياسي. ففي العراق وبعد سقوط النظام السابق عاد الكثير من الأحزاب من خارج العراق، فضلا عن الأحزاب التي تأسست بعد عام ٢٠٠٣ م، وذلك يرجع إلى ازدهار المجتمع المدني وتمتع الشعب العرقي بالحرية في التعبير وإبداء الرأي وتأسيس الأحزاب والمنظمات بمختلف التوجهات، إذ ضمن الدستور حق التأسيس. ومن أهم هذه الأحزاب الفاعلة في الساحة العراقية هي:

١. حزب الدعوة الإسلامية: تأسس في أواخر صيف ١٩٥٨، على يد مجموعة من الفقهاء وعلماء الدين والمثقفين الإسلاميين في العراق[٥٣]، وكان أول اجتماع له في محافظة كربلاء إذ وضعت اللبنات الأساسية له من قبل مؤسسيه، والمعروف عن هذا الحزب عدم وجود زعيم محدد فالقيادة دائما تكون جماعية[٥٤]، بعد عودة قادة الحزب من المنفى شاركوا في العملية السياسية، فقد كان لهم عضو واحد في مجلس الحكم، أما في الحكومة المؤقتة المعينة من قبل الحاكم المدني الأمريكي في ٢٠٠٣ كان لهم وزيران، وكذلك شارك قادة حزب الدعوة في الحكومة المؤقتة بمنصب نائب أول لرئيس الدولة، أما في الحكومة الانتقالية فكان رئيس مجلس الوزراء من حزب الدعوة ووزيران[٥٥]. إذ استمر منصب رئاسة الوزراء من حصة حزب الدعوة من ٢٠٠٥ إلى ألان فضلا عن الوزراء والنواب المشاركين في العملية السياسية.

٢. حزب الشيوعي العراقي: أقدم الأحزاب السياسية في الساحة العراقية، إذ تأسس في عام ١٩٣٤م[٥٦]، تعرض الحزب الشيوعي لحملة من القمع من قبل النظام السابق الأمر الذي جعله من الصعوبة أن يتواصل مع جمهوره[٥٧]، المقر الرئيسي للحزب في العاصمة بغداد، شارك في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣م عند عودته من منفاه، إذ يعد من المشاركين الفاعلين في كتابة الدستور، فضلا عن مشاركته في جميع الانتخابات العراقية.

٣. الحزب الإسلامي العراقي: أحد الأحزاب السياسية في العراق، كانت أول محاولة لتأسيس هذا الحزب بطلب قدم إلى وزارة الداخلية في عام ١٩٦٠م، ألا انه رفضت آنذاك، فأعيده تأسيسه في لندن في عام ١٩٩١م، وبعد التغيير في عام ٢٠٠٣ م عاد إلى العراق وشاركه في العملية السياسية سواء في كتابة الدستور أو في الحكومات المتعاقبة[٥٨]. فضلا من أن قادة الحزب الإسلامي قاطعوا انتخابات الجمعية الوطنية في كانون الثاني عام ٢٠٠٥، إلا إنهم

شاركوا في انتخابات مجلس النواب في نهاية العام نفسه، ضمن قائمة جبهة التوافق العراقية، إذ حصل الحزب في هذه الانتخابات على (٢٤) مقعد، كما حصل الحزب الإسلامي على مناصب مهمة في إدارة الدولة، إذ حصل على عدد من المناصب والوزارات[٥٩].

٤. المجلس الأعلى الإسلامي العراقي: تأسس المجلس الأعلى في العاصمة الإيرانية طهران، في مؤتمر صحفي عقد في (١٧/تشرين الثاني/١٩٨٢) أعلن عن تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، أما أهم قادته فهم من الشخصيات الدينية من محافظة النجف، وكان لهذا الاختيار أثر مهم في توفير مزايا سياسية ثورية مباشرة، إذ سارع للالتحاق بالمجلس الأعلى عدد من رجال الدين فضلا عن العراقيين العاديين الذين انجذبوا إلى المجلس، بسبب الوزن الديني والاجتماعي للعائلة المؤسسة التي ينتسب إليها قائد هذا الحزب[٦٠].

٥- الحزب الوطني الديمقراطي: تأسس الحزب الوطني الديمقراطي رسمياً في ٢/ نيسان /١٩٤٦، إذ كان للحزب الوطني الديمقراطي دور مهم في السياسة العراقية أبان الحكم الملكي في المدة ١٩٢١-١٩٥٨، إذ كان معارض في أغلب نشاطاته على المستوى السياسي والفكري والاقتصادي والاجتماعي[٦١]. وبعد عودة الحزب إلى نشاطه في عام ٢٠٠٣ م تعرض إلى الانشقاق من بعض قادته الأمر الذي أدى إلى ضعف قاعدته الشعبية[٦٢]. إلا انه شارك الحزب برئيسه في مجلس الحكم العراقي أما مشاركته في بعض النشاطات السياسية فكانت ضعيفة.

٦- حركة الوفاق الوطني: تأسست في عام ١٩٩١ م تدعو إلى إقامة نظام ديمقراطي دستوري يضمن للشعب الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، فضلا عن الحفاظ على وحدة البلاد الجغرافية والبشرية والقيمة الحضارية للبلاد، وفق ميثاق الحركة[٦٣]. والتي تعد احد المكونات الأساسية للقائمة العراقية.

٧- التيار الصدري : برز التيار الصدري كحركة سياسية بعد عام ٢٠٠٣ م[٦٤]. لم يؤمن التيار الصدري بالعملية السياسية في البداية ولم يشارك في مجلس الحكم في عام ٢٠٠٣، فضلا عن انتخابات الجمعية الوطنية في عام ٢٠٠٤م، وكانت أول مشاركة له في العملية السياسية في انتخابات عام ٢٠٠٥ م ضمن قائمة الائتلاف الوطني العراقي، وكانت النتيجة حصوله على (٣٠) مقعدا، أما انتخابات عام ٢٠١٠م شكل قائمة مستقلة بإسم كتلة الأحرار، حصل في هذه الانتخابات على (٣٩) مقعدا ، وعلى عدد من الوزارات والمناصب السيادية في الدولة[٦٥]. فضلا عن العديد من الأحزاب الأخرى التي انطلقت للعمل السياسي من هذه المنطقة .

٨- حزب الفضيلة الإسلامي : تشكل هذا الحزب في داخل العراق بعد سقوط نظام السابق في نيسان من عام ٢٠٠٣. ومن الجدير بالذكر أن لحزب الفضيلة الإسلامي الدور الواضح في تشكيل قائمة الائتلاف العراقي الموحد[٦٦]، تأسس في النجف.

أن أهداف هذه التنظيمات تبقى حبرا على ورق ما لم تحظَ بدعم الجماهير يحولها إلى واقع عملي. فالتنظيمات السياسية سواء أكان تياراً أم حزباً أو ما يماثلهما، تحتاج إلى نشاط يقربها من الجمهور يتخذ عدة أشكالاً، من أبرزها طرح برامجها الانتخابية أثناء الانتخابات، والتي تتضمن الرؤيا السياسية لذالك التنظيم فضلا عن قراءته للوضع القائم وتغييره بما يتلاءم مع متطلبات ذالك الجمهور، وكل ذلك من اجل كسب الرأي العام وصناعته بالشكل الذي يتلاءم وتطلعات ذلك التنظيم السياسي وهذا يوفر له الفرصة بالدخول إلى البرلمان (السلطة التشريعية) بأكثر عدد من المقاعد. فضلا عن الشعار الذي يمثل هوية الحزب التعريفية أمام الرأي العام[٦٧].

هذا العدد الكبير من الأحزاب بعد ٢٠٠٣ يرجع إلى تغير النظام في العراق من دكتاتوري يحكمه الحزب الواحد إلى نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، إذ أصبح التعدد الحزبي بعد ٢٠٠٣ هو الضمان لعدم عودة الاستبداد وحكم الحزب الواحد في العراق، فضلا عن ضمان الدستور العراقي لحرية تأسيس الأحزاب ومشاركتها في العملية السياسية على فق قانون الأحزاب.

أن اغلب قادة الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية العراقية هي من محافظات منطقة الدراسة، وخاصة الأحزاب المشتركة في السلطة، ينظر الجدول (٣).

جدول (٣) التوزيع الجغرافي للأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة العراقية

رقم	اسم الحزب	الموقع الجغرافي
١	حزب الدعوة الإسلامية	بابل
٢	حزب الشيوعي العراقي	بغداد
٣	الحزب الإسلامي العراقي	بغداد
٤	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي	النجف الأشرف
٥	الحزب الوطني الديمقراطي	بغداد
٦	حركة الوفاق الوطني	بغداد
٧	التيار الصدري	النجف الأشرف
٨	الحزب الديمقراطي	بغداد
٩	حزب الفضيلة	النجف الأشرف

المصدر: الباحثة بالاعتماد، حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، المعارف، الطبعة الثانية، النجف الأشرف، ٢٠١٣.

فالنخبة السياسية تقوم من اجل تحقيق أهدافها من خلال محاولاتها التأثير على جماهير المجتمع لتغير واقعهم الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها، سواء كان هذا التغيير يصب بصالح المجتمع أم لم يصب، وذلك من خلال مجموعة من الوسائل التي توفرها وظائف النخب السياسية[٦٨]. ففي العراق تعاني النخب السياسية من سيطرة أحزاب سياسية معينة على السلطة.

شهد العراق بعد إنهاء الحكم السابق على يد قوات التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عودة العديد من الأحزاب السياسية من المنفى فضلا عن ولادة أحزاب أخرى داخل العراق بعد ٢٠٠٣، وان الرغبة الشديدة لهذه الأحزاب بالمشاركة السياسية جعل العراق مسرح مكتظاً بالمنظمات السياسية المختلفة والأحزاب[٦٩]. كما عمدت النخب السياسية في العراق إلى استخدام صيغة جديدة ألا وهي المحاصصة السياسية بين الأحزاب السياسية للحصول على مكاسب فئوية، وذلك من خلال تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين هذه الأحزاب السياسية[٧٠].

فقد شكلت هذه القوات مجلس استشارياً أطلق عليه اسم (مجلس الحكم الانتقالي) الذي يضم (٢٥) عضوا اغلبهم من محافظات منطقة

الدراسة، وبعد تحديد موعد للانتخابات تشكلت العديد من الائتلافات لخوض أول انتخابات تشترك فيها جميع مكونات الشعب العراقي[٧١]. إذ يمثل أعضاء هذا المجلس معظم رؤساء الأحزاب والشخصيات المعارضة لنظام الحكم السابق عند عودتهم من المنفى. ثم تطورت العملية السياسية في العراق بصورة تدريجية عبر مراحل امتدت من عام ٢٠٠٣م إلى الوقت الحاضر.

الهوامش:

(١) ناجي الغزي، دور الأعلام في الاتصال السياسي وأثره على الجمهور، الحوار المتمدن، العدد (٢٥٢٤)، ٢٠٠٩/١/١٢، على الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.

(٢) معتز إسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٥،ص١٧.

(٣) السيد عليوة وعبد الكريم درويش، دراسات في السياسة العامة وصنع القرار، مصر، بدون تأريخ، ص١٦٤.

(٤) ناجي الغزي، دور الأعلام في الاتصال السياسي وأثره على الجمهور، المصدر السابق. http://www.ahewar.org/debat/show

(٥) إبراهيم خليل العلاف، هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره والياته، ملخصات البحوث المقدمة إلى الندوة العلمية (٢٧) حول صنع القرار السياسي في العراق ودول الجوار، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص٤٤.

(٦) أحمد يونس احمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٠، ص٣٦٠.

(٧) كامل حسون القيم، البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد الخامس، بغداد، ٢٠١٣، ص١٥٦.

(٨) داي ياماو، تاريخ الأحزاب الإسلامية في العراق التحول في حزب الدعوة الإسلامي (١٩٥٧-٢٠٠٩)، ترجمت فلاح حسن الأسدي وعبد الواحد محمود، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٢، ص١٩٣.

(*) المجلس الوطني المؤقت عمر هذا المجلس(٢٥٩) يوم يمتد من ٢٠٠٤/٦/٣٠ إلى ٢٠٠٥/٣/١٦، ويبلغ عدد أعضاءه (١٠٠) عضو.

(*) مجلس الحكم العراقي عمر هذا المجلس (٣٨٣) يوم يمتد من ٢٠٠٣/٧/١٣ إلى٢٠٠٤/٦/٣٠، وكان عدد أعضاءه (٢٥) عضو.

(٩) احمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٧، ص٨٤.

(١٠) محمد مطلب عزوز محمد المحمود، مجلس النواب العراقي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية القانون، ٢٠١٤، ص٤٩.

(١١) Kenneth katzman, Iraq: politics, Elections, and Benchmarks, CRS Report, for congress, congressional Research service, 1 July, 2010, p1.

(١٢) احمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، المصدر السابق، ص ١٢١.

(١٣) محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية والقومية، هلا للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص١١.

(*) نظام التمثيل النسبي: هو إعطاء كل حزب أو تجمع يمثل اتجاها أو رأيا معينا عدد من المقاعد في مجلس النواب تتناسب مع قوته العددية، وأول دولة اتبعت هذا النظام هي الدنمارك عام ١٨٥٥م، وان تطبيق نظام التمثيل النسبي يقوم على أساس التصويت على أساس القائمة وذلك لعدم إمكانية تقسيم المقعد الواحد في مجلس النواب بين عدة أحزاب، فضلا عن أن المنطقة الانتخابية تكون واسعة لانتخاب عدة من النواب منها على وأن يقوم الكيان السياسي بتقديم قائمة أسماء لمرشحيه للتصويت عليها. المصدر. صالح جواد العاني

وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٤٤.

(١٤) شبكة النبأ www.annabaa.org .

(١٥) سازان سامان عبد المجيد، تقييم النخبة لدور وسائل الأعلام العراقية في مواجهة الطائفية، رسالة ماجستير، كلية الأعلام، جامعة البتراء، ٢٠١٥،ص٣١.

(١٦) منذر صالح جاسم الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣، ص١٧٤.

(١٧) وليد مساهر أحمد، العوامل الاجتماعية والسياسية وأثرها في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ١٩، ٢٠١٤، ص٢٣٦.

(١٨) زهرة صالح، صناعة القرار السياسي، معهد البحرين للتنمية البشرية، ٢٠١٦، ص٢٧.

(١٩) أديب محمد جاسم وسحر محمد نجيب، دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة الفساد السياسي، مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد الخامس، العدد الثامن عشر، ٢٠١٦، ص٤٥٧.

(٢٠) زهرة صالح، صناعة القرار السياسي، المصدر السابق، ص٢٧.

(٢١) عبد الجبار احمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣١، ٢٠٠٥، ص٩٦.

(٢٢) فتحي دايم، صناعة القرار السياسي والرأي العام .. الخلفيات والتأثيرات، www.hmsalgeria.net .

(٢٣) صادق الأسود، علم الاجتماع والسياسة أسسه وأبعاده، دار الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩٠، ص٥٠١.

(٢٤) صادق الأسود، علم الاجتماع والسياسة أسسه وأبعاده، المصدر السابق، ص٥٣٩.

(٢٥) أحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، المكتبة الوطنية، جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص١٨٩.

(٢٦) نصر محمد علي الحسيني، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٢٧) صادق الأسود، علم الاجتماع والسياسة أسسه وأبعاده، المصدر السابق، ص ٥٢٨.

(٢٨) وائل محمد إسماعيل، النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ٨٧.

(٢٩) زاهر ناصر زكار، النظم السياسية المعاصرة وتطبيقاتها، متوفر على الرابط: www.e-kutub.com/index.php/2012-11.20.

(٣٠) سانام ناراجي وجودي البشير، المجتمع المدني، https://international-alert.org .

(٣١) عبد الأمير كاظم زاهد، جدلية العصر واستحقاقات مرحلة التغيير السياسي والفكري، مجلة الدليل، العدد/ صفر،٢٠٠٣، ص٨.

(٣٢) علاء عبد الرزاق، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق في آليات التحول الديمقراطي، بحوث ومناقشات مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، القسم السياسي للمدة (١٥-٥/ ١٥-٨/ ٢٠٠٤)، ٢٠٠٥، ص٤٥.

(٣٣) سعد عبد الحسين، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حاله العراق)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص٩٩.

(٣٤) عبد الجبار احمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، المصدر السابق، ص٩٢.

(٣٥) تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، دائرة الشرق الأوسط، مكتب برنامج الشرق الأوسط، ٢٠١٤، ص٢٣.

(٣٦) عبد الجبار احمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، المصدر السابق، ص٩٣.

(٣٧) ياسر علي إبراهيم، ثقافة الديمقراطية وأثرها في بناء المجتمع المدني في العراق، أطروحة دكتورا، غير منشور جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص١٥٥.

(٣٨) عبد الجبار احمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، المصدر السابق، ص٩٣.

(٣٩) عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي، مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٣، كلية التربية أبن رشد، ٢٠١٢، ص٦٢٧.

(*) حسب تصنيف الدكتور إبراهيم درويش أستاذ القانون الدستوري في مصر في كتابه النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية.

(٤٠) إبراهيم درويش، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص٢٠١.

(٤١)عباس جعفر ألإمامي،الرقابة العامة للمرجعية الدينية في العراق الحديث،العارف للطباعة،الطبعة الأولى،٢٠١٤، ص٤١٣.

(٤٢) لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وإيران، أطروحة دكتورا(غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٤، ص١٤١.

(٤٣) عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي، ص٦٢٩.

(٤٤) حسن لطيف كاظم، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٧٩.

(٤٥) احمد علي عبود الخفاجي، دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي، مجلة الإصلاح الحسيني، العدد السابع عشر، مؤسسة وارث الأنبياء، ٢٠١٧، ص٣٠٨.

(٤٦) أحمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، المصدر السابق، ص٤١،٤٢.

(٤٧) حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص١٧٩.

(٤٨) معتز إسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، المصدر السابق، ص١٩٥.

(٤٩) أحمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، المصدر السابق، ص٩٥.

(٥٠) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال، بيروت، ١٩٨٩، ص١٠٠.

(٥١) مازن مرسول محمد، النخب العراقية المثقفة محنة الاستلاب والتهميش، مجلة الأستاذ، العدد٢٢، المجلد الثاني، ٢٠١٧، ص١٧١.

(٥٢) مشحن زيد محمد التميمي، النخبة السياسية ورأسمالية الدولة العراقية للفترة ١٩٦٨ – ٢٠٠٣، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب ٢٠١٣، ص٥.

(٥٣) همام لؤي عبد المحسن، العلمانية والأحزاب السياسية المعاصرة في العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص٩١.

(٥٤)
www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=98518

(٥٥) أحمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، المصدر السابق،ص٧١. وينظر في، حسن لطيف كاظم، موسوعة الأحزاب العراقية، ص١٧٨.

(٥٦) لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وإيران، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٥٧) عدي إبراهيم المناوي، التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام، دار زهران للنشر، ٢٠١٤، ص٢٨٨.

(٥٨)عدي إبراهيم المناوي، التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام، المصدر نفسه، ص١٣٥.

(٥٩) خالد حنتوش ساجت ومروان احمد سلمان، نماذج من حركات وأحزاب الإسلام السياسي في العراق، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٢٢، ٢٠١٧، ص٣٤٥.

(٦٠) مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية وإشكالياتها (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص٧٢.

(٦١) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٩٣.

(٦٢) كاظم حبيب، ما الدور والمهمات السياسية التي يفترض في الحزب الوطني الديمقراطي النهوض بها بالعراق، مقالة نشرت في مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في الوطن العربي. www.ssrcaw.org، ٢٠١٣/٦/١.

(٦٣)حازم العقيدي، ديمقراطية الاحتلال:الصحافة في ظل الاحتلال، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص٥٦.

(٦٤) لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وإيران، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٦٥) خالد حنتوش ساجت ومروان احمد سلمان، نماذج من حركات وأحزاب الإسلام السياسي في العراق، ص٣٤١.

(٦٦) شاكر ظاهر فرحان الزيدي، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق ٢٠٠٥، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص١٤٩.

(٦٧) عدي إبراهيم محمود أحمد، التيارات السياسية وصناعة الرأي العام في جمهورية العراق بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١١، ص١١٧.

(٦٨) الحاج الطيب بعطوش، أسماء دهكال، دور النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي الجزائر نموذجا ١٩٨٩– ٢٠١٦، المصدر السابق، ص٢٣.

(٦٩) أحمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٧ ، ٣٢.

(٧٠) معتز إسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٧١) حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة المعارف، لبنان، ٢٠٠٧، ص١٧٧، ١٧٨.

مصادر البحث:-

كتب:-

١- إبراهيم درويش، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.

٢- أحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، المكتبة الوطنية، جامعة الموصل، ١٩٨٤.

٣- احمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٧.

٤- أحمد يونس احمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٠.

٥- حازم العقيدي، ديمقراطية الاحتلال:الصحافة في ظل الاحتلال، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

٦- حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة المعارف، لبنان، ٢٠٠٧.

٧- حسن لطيف كاظم، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف، بيروت، ٢٠٠٧.

٨- داي ياماو، تاريخ الأحزاب الإسلامية في العراق التحول في حزب الدعوة الإسلامي (١٩٥٧-٢٠٠٩)، ترجمت فلاح حسن الأسدي وعبد الواحد محمود، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٢.

٩- زهرة صالح، صناعة القرار السياسي، معهد البحرين للتنمية البشرية، البحرين، ٢٠١٦.

١٠- السيد عليوة وعبد الكريم درويش، دراسات في السياسة العامة وصنع القرار، مصر، بدون تأريخ.

١١- صادق الأسود، علم الاجتماع والسياسة أسسه وأبعاده، دار الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩٠.

١٢- عباس جعفر ألإمامي، الرقابة العامة للمرجعية الدينية في العراق الحديث، العارف للطباعة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

١٣- عدي إبراهيم المناوي، التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام، دار زهران للنشر، ٢٠١٤.

١٤- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال، بيروت، ١٩٨٩.

١٥- كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.

١٦- محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية والقومية، هلا للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

١٧- معتز إسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٥.

١٨- منذر صالح جاسم الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.

مجلات:-

١- إبراهيم خليل العلاف، هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره والياته، ملخصات البحوث المقدمة إلى الندوة العلمية (٢٧) حول صنع القرار السياسي في العراق ودول الجوار، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨.

٢- احمد علي عبود الخفاجي، دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي، مجلة الإصلاح الحسيني، العدد السابع عشر، مؤسسة وارث الأنبياء، ٢٠١٧.

٣- أديب محمد جاسم وسحر محمد نجيب، دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة الفساد السياسي، مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد الخامس، العدد الثامن عشر، ٢٠١٦.

٤- تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، دائرة الشرق الأوسط، مكتب برنامج الشرق الأوسط، ٢٠١٤.

٥- خالد حنتوش ساجت ومروان احمد سلمان، نماذج من حركات وأحزاب الإسلام السياسي في العراق، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٢٢، ٢٠١٧.

٦- عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي، مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٣، كلية التربية أبن رشد، ٢٠١٢.

٧- عبد الأمير كاظم زاهد، جدلية العصر واستحقاقات مرحلة التغيير السياسي والفكري، مجلة الدليل، العدد/ صفر،٢٠٠٣.

٨- عبد الجبار احمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣١، ٢٠٠٥.

٩- علاء عبد الرزاق، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق في آليات التحول الديمقراطي، بحوث ومناقشات مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، القسم السياسي للمدة (١٥-٥/ ١٥-٨/ ٢٠٠٤)، ٢٠٠٥.

١٠-كامل حسون القيم، البرلمان والحكومات المحلية في الرأي العام العراقي، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد الخامس، بغداد، ٢٠١٣.

١١-مازن مرسول محمد، النخب العراقية المثقفة محنة الاستلاب والتهميش، مجلة الأستاذ، العدد٢٢، المجلد الثاني، ٢٠١٧.
١٢-وليد مساهر أحمد، العوامل الاجتماعية والسياسية وأثرها في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ١٩، ٢٠١٤.

رسائل وأطارح:-

١- سازان سامان عبد المجيد، تقييم النخبة لدور وسائل الأعلام العراقية في مواجهة الطائفية، رسالة ماجستير، كلية الأعلام، جامعة البتراء، ٢٠١٥.
٢- سعد عبد الحسين، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حاله العراق)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩.
٣- شاكر ظاهر فرحان الزيدي، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق ٢٠٠٥،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
٤- عدي إبراهيم محمود أحمد، التيارات السياسية وصناعة الرأي العام في جمهورية العراق بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١١.
٥- لطيف كامل كليوي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وإيران، أطروحة دكتورا(غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٤.
٦- محمد مطلب عزوز محمد المحمود، مجلس النواب العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية القانون، ٢٠١٤.
٧- مشحن زيد محمد التميمي، النخبة السياسية ورأسمالية الدولة العراقية للفترة ١٩٦٨ - ٢٠٠٣، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب ٢٠١٣.
٨- مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية وإشكالياتها (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١.
٩- همام لؤي عبد المحسن، العلمانية والأحزاب السياسية المعاصرة في العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨.
١٠- وائل محمد إسماعيل، النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد، ١٩٩٤.
١١- ياسر علي إبراهيم، ثقافة الديمقراطية وأثرها في بناء المجتمع المدني في العراق،

أطروحة دكتورا، غير منشور جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨.

مواقع الكترونية:-

١- زاهر ناصر زكار، النظم السياسية المعاصرة وتطبيقاتها، متوفر على الرابط: www.e-kutub.com/index.php/2012-11.20.

٢- سانام ناراجي وجودي البشير، المجتمع المدني، https://international-alert.org .

٣- فتحي دايم، صناعة القرار السياسي والرأي العام.. الخلفيات والتأثيرات، www.hmsalgeria.net.

٤- كاظم حبيب، ما الدور والمهمات السياسية التي يفترض في الحزب الوطني الديمقراطي النهوض بها بالعراق، مقالة نشرت في مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في الوطن العربي. www.ssrcaw.org، ٢٠١٣/٦/١.

٥- ناجي الغزي، دور الأعلام في الاتصال السياسي وأثره على الجمهور، الحوار المتمدن، (٢٥٢٤)، ٢٠٠٩/١/١٢، على الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.

مصادر انجليزي:-

1- Kenneth katzman, Iraq: politics, Elections, and Benchmarks, CRS Report, for congress, congressional Research service, 1 July, 2010.